مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الإصلاح الاقتصادي

الدكتور /مايح شبيب ألشمري/ أستاذ مساعد /كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المقدمة

تعد هبات الطبيعة الأساس في تحقيق الميزة النسبية لأي بلد من البلدان من الناحية الاقتصادية . وعلى هذا الأساس يجب أن تستثمر في خدمة التنمية الاقتصادية الحقيقية من خلال تحقيق استثمارات فاعلة وتراكم رأسمالي من شأنه بناء قاعدة إنتاجية متقدمة تواكب تطورات العصر . إن الثروات الطبيعية ومنها النفط يجب أن تستثمر عوائدها باعتبارها دفعة قوية لتوفير مقومات النمو ولا توجه إلى جوانب إنفاقية للاستهلاك الترفي . ويفترض على البلدان النفطية أن تتحول من اقتصادات أحادية الجانب في استخراج النفط الخام من باطن الأرض وتصديره ، من أجل تمويل نفقات حكومية عادة ما تكون في جوانب بذخية إلى اقتصادات ذات قدرة على تحقيق نمو مضطرد اعتمادا على قاعدة إنتاجية متنوعة تساهم في ذلك النمو ، صحيح أن أغلب البلدان النامية ومنها العراق بعد الحقبة الاستعمارية استطاعت أن تسيطر على ثرواتها بعد أن كانت مستغلة من قبل الشركات الاحتكارية . ألا أنها كانت في وضع متخلف وفاقة جعلها توجه نسبة كبيرة من الإيرادات النفطية إلى الإنفاق الاستهلاكي ، لكن الحالة تشبه بظمآن في وسط الصحراء فعندما يدرك الماء يشرب بإفراط فيؤدي به إلى الإغماء . وعلى هذا الأساس يجب توجيه وتوزيع الإيرادات النفطية بقنوات تتوزع بين الاستهلاك والاستثمار بصورة متناسبة بحيث يكون توجيه الاستثمارات أولا في بناء بنية تحتية متكاملة من الطرق والمواصلات ومحطات الطاقة وتطوير رأس المال البشري من ثم توجيه الاستثمارات نحو الصناعة والزراعة وفي مجالات منتجة تساهم بقيمة مضافة صافية في الناتج المحلي بغية تحقيق التطور المنشود .

وجاءت أهمية البحث من الحاجة إلى معرفة ماذا فعل العراق بالنفط ؟ وماذا فعل النفط بالعراق ؟ في ظل ظروف حاجات البلد إلى تطور تنموي شامل كون العالم يشهد تطور منقطع النظير في مختلف المجالات . ولكن ما زال الاقتصاد العراقي يراوح في محله إن لم نقل تراجع إلى الوراء ، نعم نحن لا نعزي سوء استغلال الثروة النفطية إلى عدم توجيه مواردها بصورة مثلى في التنمية الاقتصادية فحسب وإنما إلى تخبط السياسات السابقة واستغلال الإيرادات النفطية في التسليح والحروب الطائشة . لكن هذا لا يعفينا من دراسة وتحليل الواقع الاقتصادي المتردي في بلد يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم ، ولا زال دون اللحاق بركب التقدم الذي شهدته معظم دول العالم بما فيها الدول النامية .

وفي ظل تخلف الإنتاج واضمحلال النشاط الصناعي وانخفاض فرص العمل وتنامي آفة البطالة ، تظهر الإشكالية إلى الأفق في بقاء الاقتصاد أحادي الجانب معتمد على تصدير النفط فقط ، إضافة إلى سوء استغلال الريع النفطي في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة . وبذلك تتحدد المشكلة بين أتساع الاعتماد على الموارد النفطية وبين الانكماش في مجالات القطاعات المنتجة ولاسيما الصناعية منها، إذ أن النفط يجب أن يستخدم كوسيلة للتطوير وليس للتعطيل .

ويمكن أن نفترض أن الثروة النفطية في العراق لم تستثمر بالشكل الأمثل من حيث الاستغلال والاستخدام .فمن حيث الاستغلال لازال العراق لم يصل إلى مستوى حصته من الإنتاج ، ومن حيث الاستخدام ، كونها استخدمت في مجالات الإنفاق الاستهلاكي وفي مجالات أخرى غير منتجة ، مما جعل إتكالية كبيرة على الموارد الريعية وإهمال الموارد الإنتاجية ،

وحالة كهذه تعبر عن تراجع كبير في فرص النمو والتنمية الاقتصادية أو ما نطلق عليه بأعراض المرض الهولندي .

أما أهداف البحث فيمكن تحديدها بالاتي :

١. معرفة الأسس النظرية للمرض الهولندي .
٢. تتبع آثار المرض الهولندي في العراق من خلال :-
أ. تحليل الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي .
ب. تحليل معدل التبادل الداخلي في العراق .
٣. وضع تصورات إصلاحية لعلاج المرض الهولندي باعتبارها ضرورة لإصلاح الاقتصاد العراقي .

و للوصول إلى أهداف البحث أتبعنا منهجا استقرائيا يعتمد على التحليل الاقتصادي للظاهرة المدروسة ، إنطلاقا من توظيف الأسس النظرية باعتبارها وسيلة للتشخيص والتحليل والاستنتاج .

وتضمن البحث مبحثين، تناول الأول:الأسس النظرية، من حيث المفهوم والجذور التاريخية والأسباب والآثار للمرض الهولندي، أما المبحث الثاني : فتناول تتبع أثار المرض الهولندي ، من حيث المساهمة النسبية للقطاعات الرئيسة في الناتج المحلي لمعرفة مقدار مساهمتها فيه، إضافة إلى حساب معدل التبادل الداخلي في العراق لتشخيص المرض الهولندي، وشمل أيضا مقترحات لإصلاح الاقتصاد العراقي لعلاج ذلك المرض . وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول
الأسس النظرية للمرض الهولندي

تمهيد :

كثر الحديث بين الاقتصاديين وصناع القرار في السنوات الأخيرة حول دور وفاعلية الثروة النفطية في تطوير الاقتصاديات النفطية ، وحقيقة الأمر أن أغلب البحوث والدراسات تشيد بدور النفط في التنمية الاقتصادية في اغلب البلدان النفطية ومنها الدول العربية ، وهذه الحقيقة لا يختلف عليها اثنان ، إذ أن الإيرادات النفطية تمثل مصدر لتوفير العملات الصعبة لتمويل موازنات تلك الدول ، ومن ذا الذي لا يرغب بثروة تمثل هبة من الله يحصل عليها الإنسان دون عناء ؟ لكن الأسئلة المطروحة إذا كنا نستخدم هذه الثروة لتمشية حال اليوم فكيف بالغد ؟ أي ماذا يحصل للبلدان النفطية عند نضوب النفط أو عند اكتشاف مصادر بديلة للطاقة ؟ كيف حققت بعض البلدان النامية خطوات جريئة في ميدان التطور الصناعي والتقني وهي بالأساس لا تمتلك ثروات طبيعية مثل دول جنوب شرق آسيا ؟ لماذا لم تستخدم الثروة النفطية كدفعة قوية Bush Big لتحقيق تطور صناعي تقني يجعل للبلدان النفطية مساهمة في الصادرات الغير نفطية في السوق العالمي . هذه الأسئلة وغيرها تدور في ذهن الباحث ، تحتاج إلى إجابة أو على الأقل إيضاح لواقع الحال ، لكي نعرف ماذا يجب أن نفعل لتصحيح أخطاء الماضي والتوجه قدما للأمام . وهذا البحث جاء كمحاولة للإجابة على كثير من التساؤلات في هذا المجال ، مبتدئين في هذا المبحث بالتطرق إلى المفهوم ، والجذور التاريخية ، والأسباب والآثار الاقتصادية للمرض الهولندي .

أولا : مفهوم المرض الهولندي:

إن مصطلح المرض الهولندي * Dutch Disease يعبر عن الآثار الغير مرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية ، وسمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي ١٩٠٠ – ١٩٥٠ ، بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال ، حيث هجع للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي ألبذخي ، ولكن دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فسمي ذلك بالمرض الهولندي . وهو تعبير داخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ ٣٠ عاما بالضبط ، وأول من نشر هذا المصطلح مجلة " الأيكونومست " البريطانية في ٢٦ / ١١ / ١٩٧٧ [١].

يقول البروفسور (جوزيف ستيغلز) الحائز على جائزة نوبل ،" بعد اكتشاف الموارد السخية في هولندا واجهوا معدلات متزايدة من البطالة ، ومن تفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة ، فالغريب أن العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز والإعاقة أفضل لهم ماديا من الاكتفاء باستحقاقات البطالة "[٢]. ونتيجة ارتفاع حصيلة الموارد الطبيعية ارتفعت قيمة العملة المحلية في هولندا ، مما جعل السلع الهولندية المنتجة غالية الثمن ،في حين أصبحت السلع المستوردة رخيصة في نظر المواطن الهولندي مما قلل من القدرة التنافسية للمنتجات الهولندية في الأسواق العالمية وبالتالي انعكس سلبا على القطاع الخارجي ، والمحصلة النهائية لهذا الوضع تردي النشاط الإنتاجي وخاصة القطاع الصناعي ، ولذلك يطلق على هذه الظاهرة وصف (اللا تصنيع) ، وفي ظل هذا العزوف عن الإنتاج . وهذا الاضمحلال للنشاط الصناعي تنخفض فرص العمل وترتفع معدلات البطالة . ولا يتورع العمال عن المطالبة باستحقاقات العجز والإعاقة وسط ارتفاع أسعار الصرف الأمر الذي حذر الاقتصاديون من الاعتماد فقط على الموارد الطبيعية لأنه يخلق (أوطانا غنية ومواطنين فقراء) ، وهذا هو جوهر الإصابة بالمرض الهولندي[٣].

ثانيا : الجذور التاريخية للمرض الهولندي :

قد تكون تسمية المرض الهولندي لظاهرة الاعتماد على العوائد الريعية** واضمحلال الأنشطة الإنتاجية الصناعية حديثة العهد إلى حد ما ، ولكن لهذه الظاهرة جذور تاريخية قد تعود إلى بدايات القرن السادس عشر ، وجميع الحالات المتجسدة في وجود ثروات سخية في هذا البلد أو ذاك بفضل اكتشافات وهبتها الطبيعية من موارد طبيعية ثمينة سواء في مجال المعادن النفيسة (الذهب ، ألماس ، النحاس ،اليورانيوم ، البوكسايت) ، أو في مجال مستلزمات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) أو على شكل محاصيل زراعية ذات قيمة تجارية وعائد نقدي كبير (ألبن ، الشاي ، الكاكاو ، السكر ، ...) والمعنى العام للمرض الهولندي ينصرف إلى مفهوم العلاقة بين التوسع في استغلال هذه الموارد الطبيعية معدنية كانت أو زراعية ... وبين الانكماش في مجال الصناعات التحويلية ... وهي نفس العلاقة التي تفضي إلى

---

* يطلق عليه أحيانا نموذج القطاع المزدهر Booming Sector Model.

** تشمل العوائد الريعية: عوائد الموارد الطبيعية الاستخراجية من المعادن والنفط والغاز،أو موارد زراعية ذات قيمة تجارية، وفي الجانب التحليلي لهذا البحث يركز على العوائد الريعية النفطية كون النفط المورد الرئيسي لبعض الأقطار العربية لاسيما العراق.

مزيد من العوائد المالية وقليل من فرص العمل الوطنية وربما مزيد من استيراد قوى عاملة أجنبية تتمتع بمهارات خاصة ومطلوبة في ظل انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنعة التي تفقد باطراد مزاياها النسبية من جهة ، ولا تكاد تصمد للمنافسة ألسعريه لأسواق التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى .. من هنا يمكن القول أن أعراض المرض الهولندي أصابت أسبانيا في القرن السادس عشر عندما حصلت على ثروات نتيجة اكتشاف واستغلال مناجم الذهب والنحاس من مستعمرات اسبانيا في أمريكا اللاتينية[٤]، وقامت باكتناز معدن الذهب

باعتبار حيازته تعبر عن قوة الدولة وبأسها انطلاقا من الأفكار الماركنتالية ، وتركت مجال التطور الإنتاجي الذي شهدته أوربا أبان الثورة الصناعية . وشهدت استراليا منذ منتصف القرن التاسع عشر الحالة ذاتها في الحصول على المعدن النفيس .

وفي بدايات القرن العشرين كانت تلك الظاهرة في الاقتصاد الهولندي نتيجة اكتشاف النفط والغاز والذي نسبوا إليها ظاهرة المرض الهولندي بشكل خاص .

وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهدت كل من المكسيك والنرويج وأذربيجان تلك الظاهرة نتيجة اكتشاف النفط والغاز في أراضيها . ومما تجدر الإشارة إليه أن الدول الأوربية حاولت تشخيص أعراض المرض واستطاعت بصورة أو بأخرى أن تتعامل مع عوارضه وعلاجها[٥].

كذلك ظهرت تلك الأعراض في أفريقيا وبشكل خاص في نيجيريا بفضل ما وهبته الطبيعة من ثروات سخية من الطاقة الهيدروكاربونية وخاصة في إقليم (دلتا نهر النيجر) وكان اندفاع ذلك البلد للحصول على الموارد النفطية أدت إلى ظهور أعراض المرض الهولندي دون استيعاب تلك الثروات لبناء نشاط إنتاجي حديث .

وفي العقود الأربعة الأخيرة حصلت ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاديات العربية وخصوصا البلدان النفطية الخليجية وفي العراق تحديدا ، إذ أن هذه البلدان لم تفلح في استغلال الموارد النفطية في بناء قاعدة إنتاجية متقدمة مثلما أفلحت في الإنفاق الاستهلاكي المظهري ، أما العراق فحالته خاصة فهو لم يصب بأعراض المرض الهولندي فحسب بل هناك مضاعفات كبيرة لهذا المرض تتمثل بهدر الثروة دون الاستفادة منها في خدمة الإنسان العراقي أو في تطوير البنية الاقتصادية [٦].

ثالثا : الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي :

إن الثروات الطارئة المتأتية من موارد طبيعية سخية ومطلوبة في السوق العالمية معدنية كانت أو زراعية تضفي على النشاط الاقتصادي ما يمكن وصفه (بالطابع ألريعي) وهذه الصفة تدر أموالا وبالتسليم باستمرارها ناهيك عن استمرائها فإنها تؤدي إلى تعطيل قوى العمل ومواهب الإبداع وأنشطة الإنتاج ، وهذه تشكل جميعها مقومات التنمية والتقدم في أي بلد من البلدان ، وسوف نتطرق إلى كل من الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي وكما يأتي:

١- الأسباب العامة لظهور المرض الهولندي [٧]:-

ا - اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام.

ب- زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي.

ج- ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ.

د- تدفق رؤوس الأموال من الخارج كالمساعدات والإعانات والقروض بشكل كبير.

٢- العوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي:

أ- فشل السياسات الاقتصادية .

في اغلب البلدان التي أصيبت اقتصاديا بأعراض المرض الهولندي وخصوصا الدول النامية ، لم تكن هنالك أهداف واستراتيجيات واضحة للتنمية ، وفي ظل هذا الواقع الذي يشهد تخبط السياسات الاقتصادية ، لم توجه الموارد النفطية والطبيعية بالقنوات المهمة التي من شانها أحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي التقليدي الذي تعيشه تلك البلدان ، إذ من المفترض أن تستخدم إيرادات الموارد الطبيعية كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير مقدار من الموارد متناسب مع الحاجات الاستثمارية يمكن معه الاقتصاد من البدء والتحرك نحو مرحلة النمو الذاتي وإجراء تغييرات بنيوية في الاقتصاد القومي ، ألا أنه في ظل غياب إستراتيجية تنموية ملائمة وسوء تخصيص عوائد الثروة الطبيعية ، فإن الفشل سيكون من نصيب التنمية ، ويبقى الاقتصاد غير قادر للنهوض بأعبائه متكلا على العوائد ألريعية ، وبالتالي فقدان فرصة الانطلاق نحو الأمام ، إن توفر احتياجات التنمية التمويلية تعد الأساس في التطور الاقتصادي ، لذا يجب ربط تقدير احتياجات رأس المال داخل المجتمع بأهداف التنمية بحيث تكون كافية لإنتاج القدر المستهدف من السلع والخدمات مع تحديد ما يجب تخصيصه لسلع الاستهلاك وسلع الاستثمار . أو يمكن تقدير التخصيصات التمويلية عن طريق تحديد الاحتياجات القطاعية من الاستثمار المطلوب[٨] . ألا أن المشكلة التي تواجهها الدول النامية هي غياب السياسة الواضحة التي يجب إتباعها لتوجيه واستثمار عوائد الموارد الطبيعية وليس في شحه الموارد الممولة لعملية التنمية .

ب-الارتباط غير المشروع بين السلطة والثروة .

إن الثروات الريعية الطائلة عادة ما يرافقها سوء التعامل معها لتسخيرها لعملية التنمية الاقتصادية ، ولذلك فإنها لا تؤدي إلى تخلف خطى النمو الاقتصادي فحسب ، بل إنها تؤدي إلى خلق اتجاهات ومناخات سياسية تنمو في غمارها النزعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادية ، حيث يتم الزواج غير الشرعي بين الثروة والسلطة (كما حدث في كثير من الدول النامية ومنها العراق في الحقبة الماضية) . إن الدكتاتورية والانفراد بالقرار وغياب المحاسبة الجماهيرية تمثل قمة الفساد . ولذلك في ظل الأنظمة الشمولية نلاحظ أن الموارد المتأتية من الثروات في قبضة السلطة الحاكمة، وعادة ما تستغل في الإنفاق الترفي وبناء القصور والهبات للآخرين مع حرمان الشعب ، أو قد تستغل في التسليح والإنفاق العسكري وفي الحروب لتحقيق نزعات عدوانية . كذلك تستغل تلك الثروات من قبل السلطات المستبدة في فتح حسابات للرؤساء والوزراء والجنرالات في المصارف الأجنبية مع تقلص حظوظ مواطنيهم من مقدرات بلادهم ، وهذا يولد مشاعر السخط بين المهمشين اقتصاديا والمنبوذين اجتماعيا ، ومن ثم لا تجد احتكارات الثروة في تلك الأقطار طريقا إلا المزيد من إجراءات القمع الدكتاتوري لإبقاء الوضع على حاله . وهذا الوضع في هذا البلد أو ذاك من البلدان النامية يضعها على متن عجلة من النار (كما يقول شكسبير) يدور في قطرها الملتهب مواطنوه وإمكاناته وآفاق مستقبله على السواء [٩] .

ج-ضعف المبادرة والاتكال عل الدولة .

إن أغلب البلدان النامية في المرحلة الاستعمارية عاشت ظروف قاسية من التهميش والتبعية ، وظهور حالة من الركود والقناعة بالأوضاع المتردية ، وحالة الاسترخاء والركون إلى الراحة أضعفت حالة المبادرة لدى أفراد المجتمع . وبعد منتصف القرن العشرين وظهور حركات التحرر في أغلب الدول النامية كانت الأنظمة المستلمة للسلطة في تلك البلدان شمولية تتحكم بالثروة والسلطة معا . ولذلك وضمن ما يعرف بالأنظمة الاشتراكية كانت الدولة هي المعطي للخبز والملبس والمسكن ... وأغلب احتياجات الإنسان الضرورية، ولذلك أخذ الفرد في تلك

الدول لا ينظر إلى ذاته وقدراته ومساهماته للحصول على احتياجاته بقدر ما ينظر إلى ما تعطيه الدولة من مكارم . بحيث أصبح توفير الخدمات واحتياجات الإنسان مكرمة يتلقاها الفرد من الأنظمة الشمولية في تلك البلدان . وضمن هذه الصورة التراجيدية انقلبت المعادلة ، إذ من المفترض أن الإنسان من خلال مساهماته وإبداعاته وعمله المنتج يعمل على تنمية الاقتصاد القومي ، ومن خلال عوائد مساهماته في العملية الإنتاجية يمكن الحصول على أغلب احتياجاته دون النظر إلى ما تجود به أيدي المسئولين . إن حالة الاتكالية على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية هي عامل إحباط لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي وبالتالي تمثل أحد أعراض المرض الهولندي . إن الدولة هي مهمتها توفير الخدمات العامة للمجتمع ، لكن على أفراد المجتمع أن يكونوا مسئولين عن توفير احتياجاتهم الشخصية من خلال الاضطلاع بمسؤولياتهم والمساهمة الفعالة والعمل المنتج .

رابعا: الآثار الاقتصادية للمرض الهولندي :

إن تدفق الإيرادات الريعية أو ما يطلق عليه أحيانا بالدخول القدرية Windfalls خلال فترة الازدهار يؤدي إلى ظهور أعراض المرض الهولندي على الهيكل الاقتصادي، ولإيضاح آثار ذلك المرض يمكن تقسيم الهيكل الاقتصادي إلى، قطاع تصدير مزدهر(كالنفط مثلا)، وقطاع تصدير تقليدي(كالصناعة مثلا)،و قطاع السلع المحلية، ويمكن تتبع آثار المرض الهولندي بفعل أثرين هما : أثر انتقال الموارد وأثر الإنفاق(انظر شكل رقم ١) . وسيتم التطرق لتلك الآثار لإيضاح كيفية حدوث المرض الهولندي، كما يلي :-

١- أثر انتقال الموارد Transportation Resources Effect :-

يأتي هذا الأثر بفعل قابلية أحد عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) على الأقل للانتقال بين القطاعات المختلفة . وعليه فإن عند ازدهار أحد القطاعات وليكن قطاع النفط بفعل الإيرادات الريعية أو الدخول القدرية يزداد الناتج الحدي للعنصر القابل للانتقال . الأمر الذي يؤدي إلى اجتذاب ذلك العنصر من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر ، مما يفاقم تراجع باقي القطاعات ويزيد من تقدم قطاع التصدير المزدهر Booming sector [١٠] .

٢- أثر الإنفاق Expenditure Effect:-

إن ازدياد عوائد القطاع ألريعي (قطاع التصدير المزدهر) يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين من عوائد ذلك القطاع مع ثبات الأسعار في القطاعات الأخرى . فمن المؤكد يوجه جزء من الزيادة من الدخول نحو الإنفاق على قطاع السلع والخدمات المحلية (غير المتاجر بها Nontraded Goods) ، سواء عن طريق الأفراد أنفسهم أو بفعل فرض ضرائب جديدة عليهم وتوجهها الحكومة إلى سوق السلع المحلية [١١]، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ومع جمود العرض يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة لأسعار سلع التجارة ، مما يعني ارتفاع معدل التبادل الداخلي للبلد . وينتج في زيادة الطلب على السلع المحلية (السلع الغير متاجر بها) تفعيل أثر انتقال الموارد مرة أخرى ليتحول العنصر القابل للانتقال هذه المرة نحو قطاع السلع المحلية ، ففاقم وضع قطاع سلع التجارة (السلع المتاجر بها دوليا Traded Goods) غير المزدهرة أو ما يعرف بقطاع التصدير التقليدي [١٢]، وهنا يظهر أثر المرض الهولندي . حيث أن ارتفاع معدل التبادل الداخلي لا يرفع من وتيرة إنتاج السلع المحلية فحسب بل يحول الطلب نحو السلع التجارية المستوردة نتيجة انخفاض أسعارها بالنسبة إلى السلع المحلية بسبب زيادة الدخول الحقيقية وارتفاع قيمة العملة المحلية . الأمر الذي ينقل التأثير سلبا

على الميزان التجاري . وتبقى الإشارة إلى أن زيادة تدفق الإيرادات الريعية تحسن من وضع الدولة الريعية أمام المجتمع الدولي وتجعلها ذات جدارة ائتمانية عالية تفتح أمامها سبل الاقتراض الدولي لاسيما عند تراجع تدفقات الإيرادات الريعية لتعويض تراجع تلك التدفقات أملا في عودتها لغرض المحافظة على مستوى دخل الفرد ، وبمرور الوقت يجعلها تعاني من ارتفاع الديون وخدمتها مما يدفعها إلى إعادة جدولة ديونها ويجعلها تنخرط في برامج التكييف الاقتصادي الموجة من قبل مؤسسات التمويل الدولية[١٣].

شكل (١) مخطط يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي Dutch Disease .

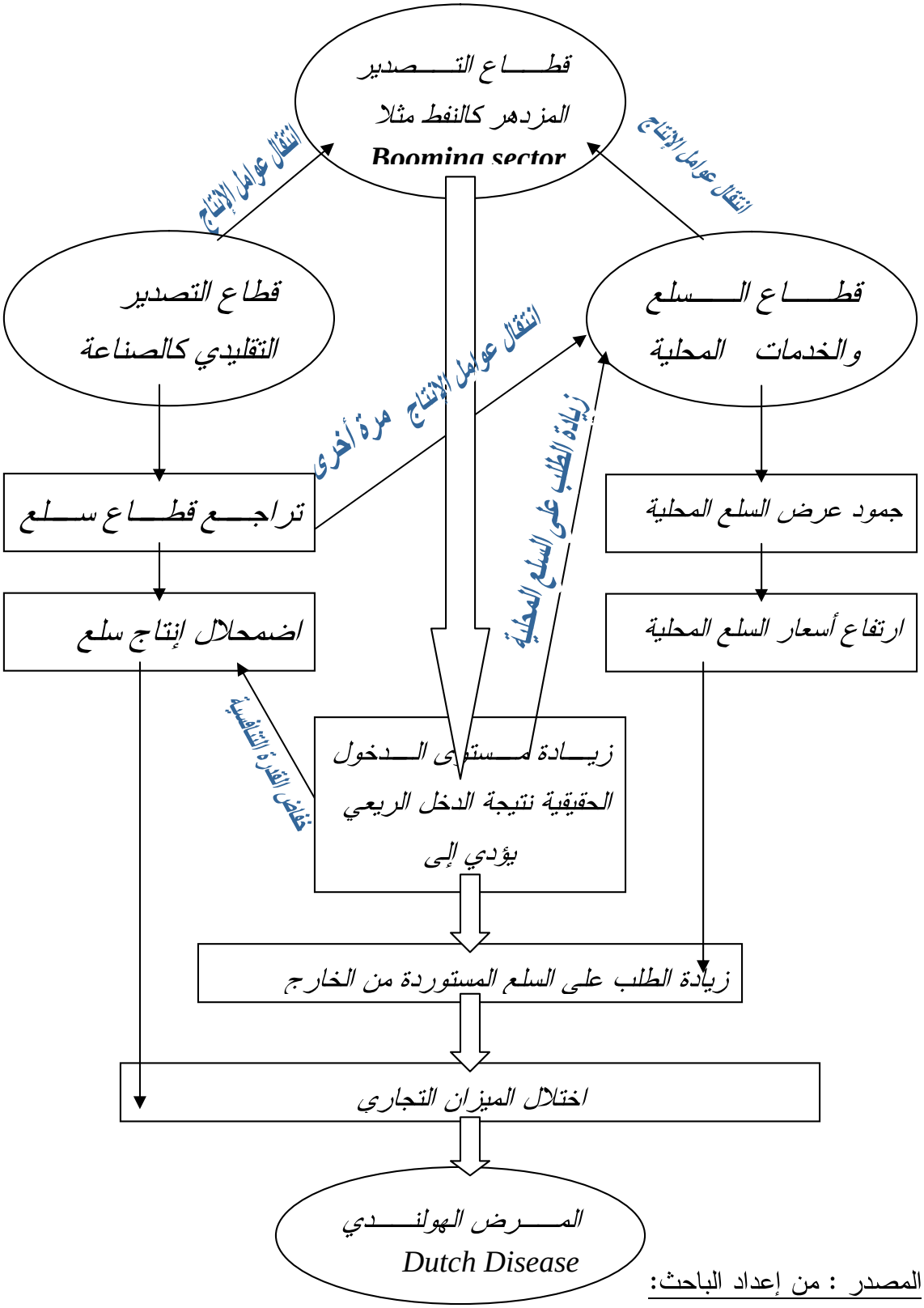

المصدر : من إعداد الباحث:

المبحث الثاني

تتبع آثار المرض الهولندي في العراق

تمهيد :

يتناول هذا المبحث تتبع آثار المرض الهولندي في العراق من خلال دراسة وتحليل مسيرة نمو وتطور هيكل الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٨٨ – ٢٠٠٦) . وقد تأثر البلد خلال المدة المدروسة ببوادر الإصابة بأعراض المرض الهولندي كنتيجة لتدفق الإيرادات الريعية وعدم انعكاس تلك الإيرادات على تطور الاقتصاد العراقي ، للحد الذي جعلها تشبه عملية الدلو المثقوب بعدم الاستفادة من تلك الموارد السخية وتوجيهها بالصورة المطلوبة ، بسبب السياسات السابقة المتخبطة التي أنفقت تلك الأموال، أما في مجال الاستهلاك الترفي وبناء القصور ، أو بالتسليح كوقود للحرب ، وهذا يعكس تغلب النزعات السلطوية الطائشة على روح البناء والتعمير وخدمة الإنسان . ونتيجة لهذه الأوضاع فإن الاقتصاد العراقي لم يصب بأعراض المرض الهولندي فحسب بل كانت هناك مضاعفات كبيرة ، جعلت منه ينوء بثقل المشكلة المتشعبة والذي يتطلب وضع برنامج إصلاحي خاص بالعراق بعيد عن التوجهات السياسية ، بحيث تكون له بداية وخطوات مدروسة ودقيقة للوصول إلى الأهداف على أن يكون ذلك البرنامج خاضعا للمتابعة والتقييم . وبهدف تحديد مدى تأثير تلك الظاهرة يجب تتبع عوارض الإصابة خلال المدة السابقة وتحديدها ومن ثم اقتفاء توابع تلك الظاهرة خاصة في مجال معدل التبادل الداخلي وفي مجال التركيبة الهيكلية المكونة للناتج المحلي . وكان للبحث قصب السبق في تناول تلك المشكلة بالتشخيص والتحليل والاستنتاج استنادا إلى الأسس النظرية في هذا المجال .

أولا : تطور الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي :

في هذه الفقرة سنتطرق إلى هيكل القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي وهي قطاع التعدين والاستخراج وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة والقطاعات الخدمية للمدة (١٩٨٨ – ٢٠٠٦) كما في الجدول (١) . ويتضح أن قطاع الاستخراج بلغ ١٨,٢% من الناتج المحلي عام ١٩٨٨ ، ثم انخفض بشكل للمدة (١٩٩١ – ١٩٩٦) عند فرض الحصار الاقتصادي على العراق إذ وصلت النسبة إلى أقل من ١% من الناتج المحلي . ولكن بعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) عام ١٩٩٦ ، كان هناك ارتفاع مفاجئ لنسبة قطاع الاستخراج النفطي تجاوز ١٠٠% من الناتج المحلي وأستمر على هذا الحال بتذبذب حتى وصلت إلى ٦٤,١% عام ٢٠٠٦ . وبلغ معدل النمو ألأسي ٠,٢٨% خلال المدة المدروسة . أما نسب الصناعة التحويلية إلى GDP فبلغت ١٣,٢% عام ١٩٨٨ وأخذت بالانخفاض التدريجي إلى أن وصلت ٨,١٢% عام ١٩٩٦ ولكن بعد هذا العام لاسيما بعد استئناف تصدير النفط انخفضت إلى ١,٠٢ % عام ١٩٩٧ واستمرت تلك النسبة على نفس وتيرة الانخفاض تقريبا حتى بلغت ١,٥٩ % عام ٢٠٠٦ . وكان معدل النمو ألأسي سالبا إذ بلغ – ٠,١٣ % . أما نسبة القطاع الزراعي إلى GDP فبلغت ١٤,١ % عام ١٩٨٨ ، ولكن بعد فرض الحصار الاقتصادي نهاية عام ١٩٩٠ ازدادت نسبة هذا القطاع في الناتج فتراوحت بين ٢٩,٤ % – ٣٤,٣٦ % للمدة ١٩٩١ – ١٩٩٦ نظرا للحاجة الماسة لتوفير الغذاء في ظل ظروف الحصار القاسية ومحاولة سد الاحتياج من الغذاء وخصوصا الحبوب الإستراتيجية . ولكن رغم ارتفاع مساهمة هذا القطاع في الناتج ألا أن الفجوة بقيت قائمة في تلك المدة ، بعدها انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج عام ١٩٩٧ إلى ١٣,١٧ % ثم أخذت بالانخفاض التدريجي حتى

وصلت إلى ٥,٧ % عام ٢٠٠٦ . ويرجع الانخفاض إلى الاعتماد على إيـــرادات الـــنفط فـــي استيراد الاحتياجات الغذائية، وكان معدل النمو ألأسي سالبا بلغ – ٠,٠٧ % للمدة المدروسة .

أما القطاعات الخدمية فبلغت نسبتها ٢٢,٣ % من الناتج المحلي عام ١٩٨٨ بعدها وصلت إلى ٣١,٤ % وهي أعلى نسبة عام ١٩٩١ . وأخذت بالانخفاض المتذبذب حتى بلغـــت ٢٠ % عام ١٩٩٨ . ولكن بعد هذا العام انخفضت مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج حتى وصـــلت إلى أدنى مستوى بلغ ٣,٠١ % عام ٢٠٠١ . ثم أخذت تلك النسب بالارتفاع قلـــيلا بعـــد عـــام ٢٠٠٣ حتى بلغت ١٢,٥١ % عام ٢٠٠٦ وكان معدل النمو ألأسي سالبا – ٠,٠٩٥ % للمـــدة المدروسة .

في الاستعراض السابق لتطور الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسة المكونة للنـــاتج المحلـــي يتضح بشكل جلي إلى أن هناك علاقة عكسية بين تطور قطاع الاستخراج (النفط) وبين تطور القطاعات الإنتاجية وبشكل خاص (القطاع الصناعي ، القطاع الزراعي) كما في الأشكال (٢ ، ٣ ، ٤) إذ أن معدل النمو الاسي لقطاع الاستخراج كان موجبا في حين كانت معدلات النمـــو الاسي* لقطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات سالبة . مما يشير بشكل مؤكـــد إلـــى إصابة الاقتصاد العراقي بالمرض الهولندي وذلك بسبب تزايد الاعتماد بشكل مفرط على قطـــاع الاستخراج النفطي يؤدي ذلك إلى تراجع واضح في القطاعات الإنتاجية لاسيما قطاع الـــصناعة التحويلية . وحقيقة الأمر أن الاقتصاد العراقي لا يعاني من الإصابة بالمرض الهولندي فحسب ، ولكن هناك مضاعفات وتداعيات لهذا المرض جعل من القطاعات الإنتاجية

(الصناعة والزراعة) تتعرض للوأد والاضمحلال ، وحالة كهذه تتطلب إعـــادة النظـــر فـــي أولويات إصلاح الاقتصاد العراقي، تتضمن توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية المهمة من أجل رفع مساهمتها في الناتج المحلي وتقليل الاعتماد على القطـــاع النفطـــي فـــي التنميـــة الاقتصادية .

(*) نموذج منحنى النمو الاسي: $Y=A*B^t$ Exponential Growth Curve Model

Variable , A=Constant , B= Growth Coefficient

Y = Value

1-B=Growth Rat , t= Time

جدول (١) الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٨٨ – ٢٠٠٦) .

السنة	نسبة قطاع التعدين والاستخراج* إلى GDP	نسبة قطاع الصناعة التحويلية إلى GDP	نسبة قطاع الزراعة إلى GDP	نسبة القطاعات الخدمية إلى GDP
١٩٨٨	١٨,٢	١٣,٢	١٤,١	٢٢,٣
١٩٨٩	١٨,٥	١٢,٨	١٥,٩	٢٢,٣
١٩٩٠	١٤,٣	٨,٨	١٩,٨	٢٢,١
١٩٩١	٠,٧	٦,٢	٢٩,٤	٣١,٤
١٩٩٢	٠,٤	٩,٨	٣٦,٣	١٥,٦
١٩٩٣	٠,٤	٧,١	٣٣,٢	٢٣,٢
١٩٩	٠,٤٢	٨,٤٦	٣٤,٧٦	١٩,٤٣
١٩٩٥	٠,٧٤	٧,٧٦	٣٣,٨٦	٢١,٢٦
١٩٩٦	٠,٤٢	٨,١٢	٣٤,٣٦	٢٠,٣٨
١٩٩٧	١١٥,٠٧**	١,٠٢	١٣,١٧	٢٠,٥
١٩٩٨	٨٦,٠٩	١,٠٨	١٣,٦٩	٢٠,٠
١٩٩٩	٩٢,٧٧	١,٠٤	٨,٥٥	٣,٢٦
٢٠٠٠	١٠٣,٩٤**	١,١٣	٦,٩٤	٢,٣٧
٢٠٠١	٩٢,٩٣	١,٩٣	٩,٤٧	٣,٠١
٢٠٠٢	٨٥,١٦	١,٨٣	١٠,٣	٣,٧٢
٢٠٠٣	٨٢,٥٦	١,٢٣	١٠,٠٨	٨,٤٧
٢٠٠٤	٩٢,٩٣	١,٩٣	٩,٧	٣,٠١
٢٠٠٥	٦٣,٩	١,٤٥	٦,٧	١٢,٦١
٢٠٠٦	٦٤,١	١,٥٩	٥,٧	١٢,٥١

* يشكل النفط أكثر من ٩٩% من قطاع التعدين والاستخراج في العراق، ولذلك يستخدم المصطلحان بشكل متبادل على مستوى البحث .

** في بعض الأحيان تكون قيمة هذا القطاع أكثر من ١٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي، ومع جمع نسب باقي القطاعات فسوف تزيد تلك النسبة أيضا، ولكن عند طرح (صافي الضرائب غير المباشرة) تكون قيمة GDP مساوية إلى ١٠٠% تماما.

المصدر : صندوق النقد العربي " الحسابات القومية " ، (١٩٨٨ – ١٩٩٨) (١٩٩٤ – ٢٠٠٤) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧ .

شكل(٢) تقدير الاتجاه العام لنسبة قطاع الاستخراج النفطي من GDP في العراق للمدة(١٩٨٨-٢٠٠٦) وتوقعاتها لعشر سنوات قادمة باستخدام نموذج منحنى النمو الاسي..

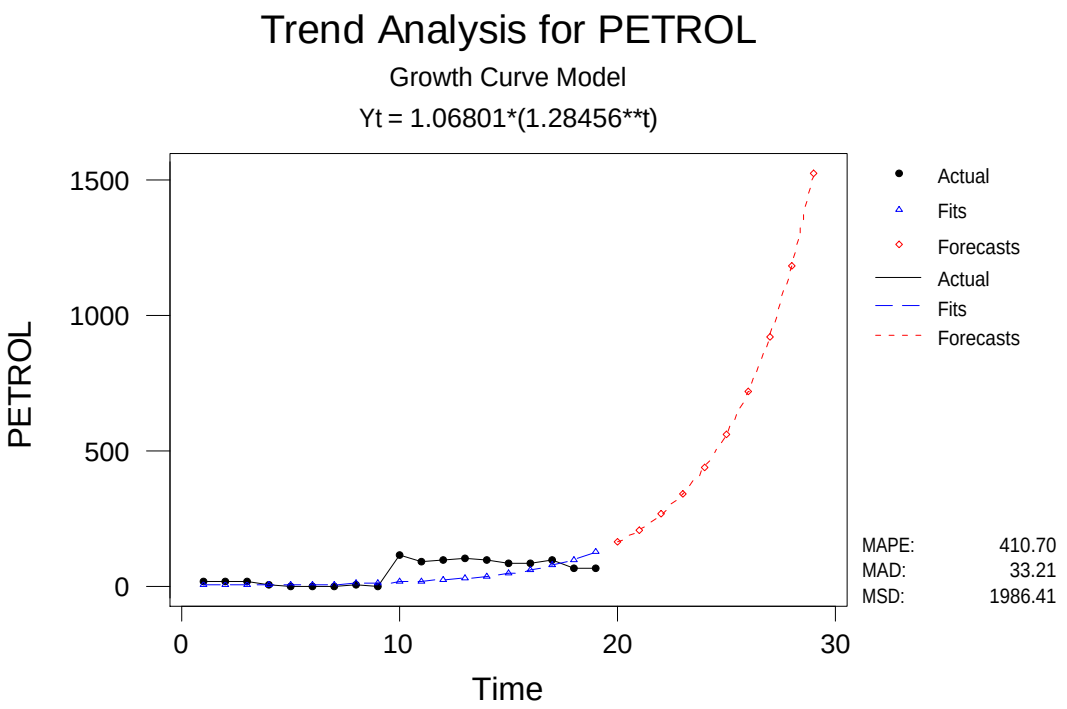

شكل(٣) تقدير الاتجاه العام لنسبة قطاع الصناعة التحويلية من GDP في العراق للمدة(١٩٨٨-٢٠٠٦) وتوقعاتها لعشر سنوات قادمة باستخدام نموذج منحنى النمو الاسي..

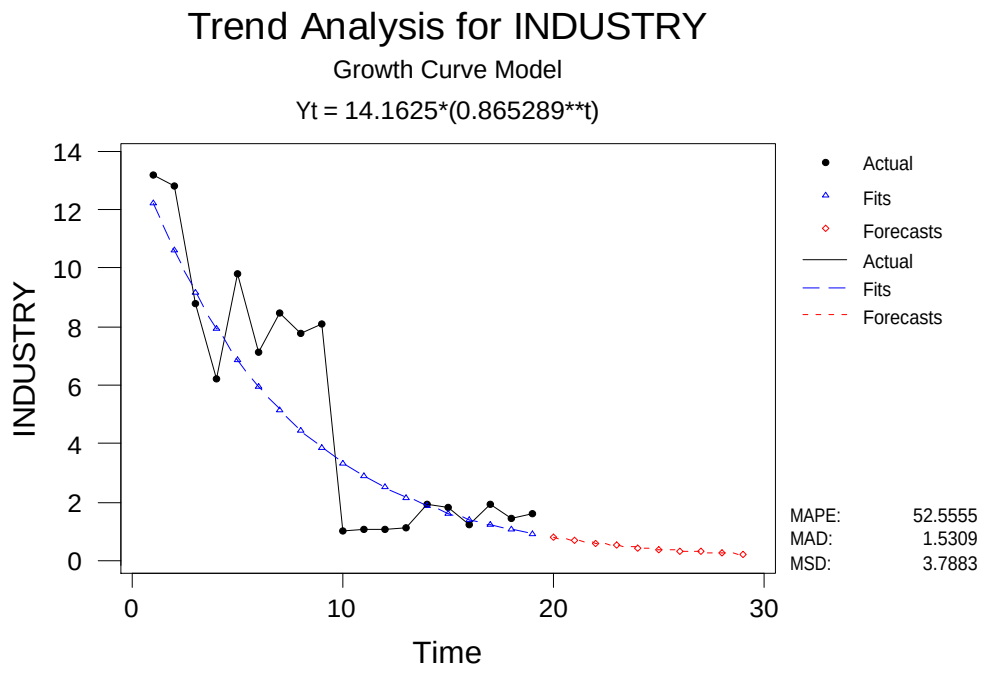

شكل(٤)تقدير الاتجاه العام لنسبة القطاع الزراعي من GDP في العراق للمدة(١٩٨٨-٢٠٠٦) وتوقعاتها لعشر سنوات قادمة باستخدام نموذج منحنى النمو الاسي..

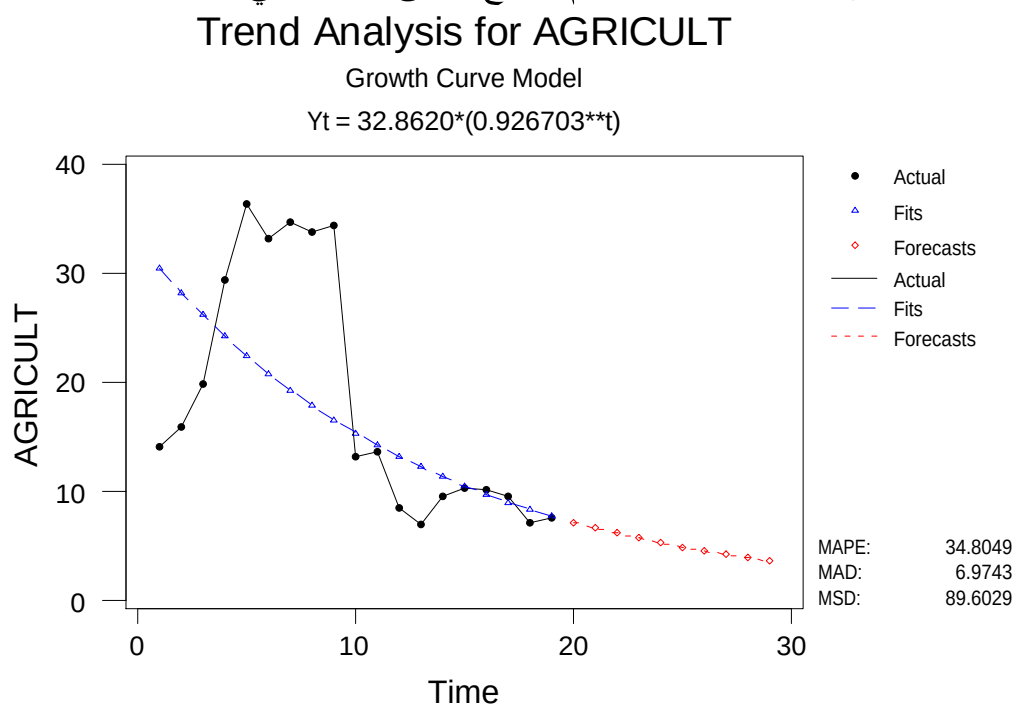

شكل(٥) تقدير الاتجاه العام لنسبة القطاعات الخدمية من GDP في العراق للمدة(١٩٨٨-٢٠٠٦) وتوقعاتها لعشر سنوات قادمة باستخدام نموذج منحنى النمو الاسي..

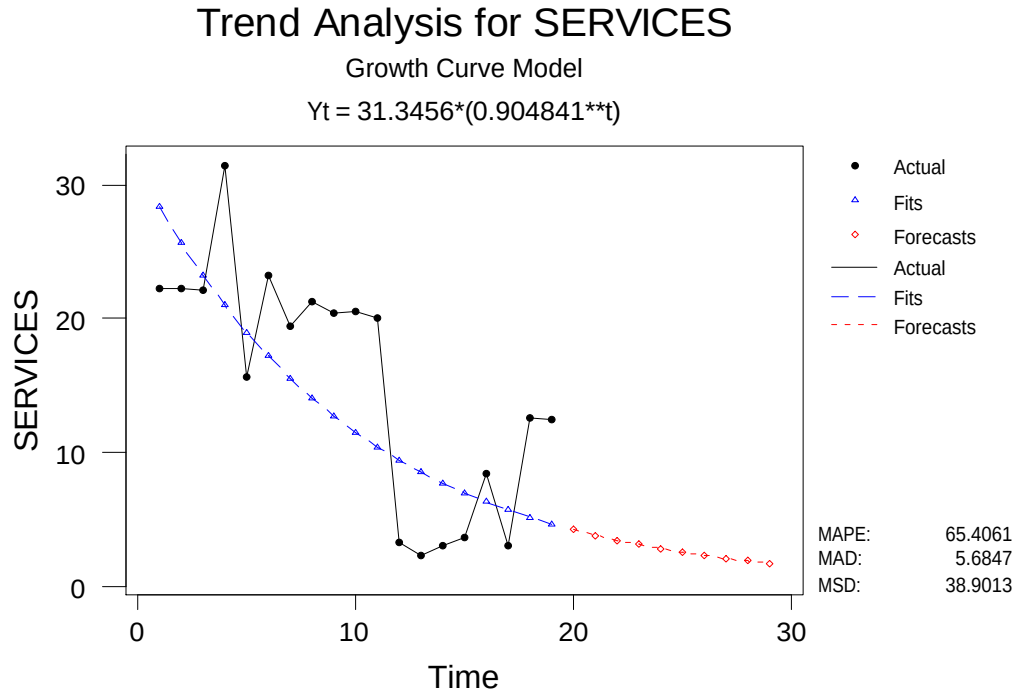

ثانيا : تحليل معدل التبادل الداخلي في العراق :

يعد معدل التبادل الداخلي أحد الجوانب المهمة في تتبع آثار المرض الهولندي ، وعند حساب ذلك لأي بلد يواجه الباحث في هذا المجال مصاعب عديدة نركز على أهمها :-

١. التأكد من ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الأسعار النسبية . وذلك لتعذر فصل آثار السياسات النقدية والمالية والصدمات الخارجية في جانبي العرض والطلب عن التأثير في مستوى الأسعار ، أي أن سياسة تقييد الأسعار التي تتبعها العديد من الدول النامية تمثل مشكلة حقيقية أمام تتبع آثار الإصابة بالمرض الهولندي في سياق معدل التبادل الداخلي[١٤].

٢. صعوبة الفصل بين ما يندرج تحت تسمية سلع التجارة وما يندرج تحت تسمية السلع المحلية عمليا . إذ أن صعوبة توزيع القطاعات بين قطاع سلع محلية وبين قطاع سلع تجارية إضافة إلى سياسة التحكم بالأسعار ، يؤدي ذلك إلى صعوبة اقتفاء آثار وتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاديات المختلفة[١٥].

وكمحاولة سباقة من قبل الباحث تم احتساب معدل التبادل الداخلي في العراق وذلك بعد تقسيم مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى أسعار السلع المحلية تمثلت في : إيجار السكن والسلع والخدمات المتنوعة، وأسعار سلع التجارة : اشتملت على المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والملابس والأحذية ، إذ تم التركيز على البنود المهمة في حين كانت هناك بنود أخرى للرقم القياسي يمكن أن تندرج تحت كل منهما تم تجاوزها لتلافي حالات الخلط من أجل إعطاء صورة واضحة لمعدل التبادل الداخلي . ويشير الجدول (٢) إلى احتساب معدل التبادل الداخلي في العراق للمدة ١٩٨٩ – ٢٠٠٦ ، فالملاحظ أن آثار المرض الهولندي بدت واضحة من ارتفاع معدل التبادل الداخلي للمدة (١٩٨٩ – ١٩٩٣) مما يشير إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، ونظرا لمحدودية عرض السلع المحلية يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعارها مقارنة بالسلع الأجنبية . إذ زاد الإنفاق على السلع والخدمات المتنوعة إضافة إلى زيادة الطلب على السكن . أما المدة من (١٩٩٣ – ١٩٩٧) ، فتعد من أصعب فترات الحصار التي مر بها الاقتصاد العراقي ، ونظرا لندرة السلع المستوردة وحاجة المجتمع إلى سلع وأجهزة منزلية ومستلزمات أدى ذلك إلى ارتفاع أسعارها بشكل منقطع النظير ، مما يجعل معدل التبادل الداخلي يجسد خلال هذه المدة ما يمكن تسميته بتناقض المؤشرات الداخلية والخارجية . ويؤدي إلى تراجع معدل التبادل الداخلي لصالح سلع التجارة خلافا للمفهوم النظري للمرض الهولندي . ويمكن أن يعزى ذلك التناقض إلى مجموعة من الاعتبارات التي تؤكدها أدبيات المرض الهولندي ، فمن جانب أدت سياسة التقييد والتحكم بالأسعار ودعم السلع المحلية الأساسية وتحديد أسعار السلع والخدمات إلى تخفيض أثر ارتفاع الأسعار المحلية إلى حد ما (بالرغم من أن التضخم خلال تلك المدة وصل إلى مستويات غير مسبوقة) . كما أن البنية التحتية لجانب العرض تعرضت إلى شلل شبه تام في إنتاج السلع المحلية إضافة إلى السياسة النقدية التوسعية لتمويل العجز . أدى ذلك كله على زيادة الطلب على السلع الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بمعدلات كبيرة ، ناهيك عن التضخم المستورد . ولاشك أن محصلة ذلك كله لا يعطي مؤشر معدل التبادل الداخلي إيضاح لأثر المرض الهولندي بالرغم من إن كل الدلائل تشير إلى وجود مضاعفات لهذا المرض . ومما يؤكد ذلك القول أنه بعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) ظهرت إلى الأفق آثار المرض الهولندي وذلك بتغير معدل التبادل الداخلي في العراق لصالح السلع المحلية ، وللمدة من (١٩٩٨ – ٢٠٠٦) مما يشير إلى أن آلية عمل المرض الهولندي ظهرت بشكل واضح على معدل التبادل الداخلي الذي أتخذ اتجاها

تصاعديا وذلك بفعل زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي ارتفاع أسعارها وبالمقابل توفر بعض السلع التجارية في البطاقة التموينية وبنود الاتفاق الأخرى على توفير السلع المدنية ضمن مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والأمم المتحدة . مما وفر غطاء لتوفير الاحتياجات الإنسانية المستوردة من عائدات النفط ، ناهيك عن غياب سياسة احلالية واضحة وسياسة صادرات غير نفطية . وجميع ذلك يعد عامل محوري في ظهور النتائج السابقة التي تكرس حالة الإصابة بالمرض الهولندي .

ولعله من نافلة القول أن يشار إلى أن مدة تتبع آثار للمرض الهولندي (١٩٨٩ – ٢٠٠٦) كانت غير مستقرة كونها مدة تلت حرب طويلة (الحرب العراقية الإيرانية) . ومنذ بدايتها حتى نهايتها شهدت حروب كثيرة أخرى إضافة إلى الحصار الاقتصادي . فهذه المدة تأثرت بالسياسات الحكومية المتخبطة والتي تحكمت بأغلب بنود الإنفاق ووجهتها نحو الاستهلاك العام غير المنتج ناهيك عن زيادة الإنفاق العسكري ، الأمر الذي وجه الدفة بشكل واضح نحو القطاع المحلي . أما معدل التبادل الداخلي المحسوب فيشير في بداية السلسلة الزمنية (١٩٨٩ – ١٩٩٢) ونهايتها (١٩٩٨ – ٢٠٠٦) إلى ارتفاع معدل التبادل الداخلي ويؤكد تأثير العوائد النفطية على ذلك المعدل بشكل واضح . أما المدة (١٩٩٣ – ١٩٩٧) فهي تشير إلى اشتداد آثار الحصار الاقتصادي وانعدام الإيرادات النفطية بسبب الحظر (ماعدا حالات التهريب) والذي انعكس على معدل انخفاض التبادل الداخلي لصالح سلع التجارة . وخلاصة كل الدلائل المذكورة أعلاه تشير بشكل لا يقبل الشك بإصابة العراق بأعراض المرض الهولندي ومضاعفاته

جدول (٢) معدل التبادل الداخلي في العراق (١٩٩٣ = ١٠٠)

السنة	الأرقام القياسية للأسعار		معدل التبادل التجاري الداخلي (١) / (٢)
	السلع المحلية * (١)	سلع التجارة ** (٢)	
١٩٨٩	٣٣,٠	٢,٩	١١,٣٧
١٩٩٠	٤٤,٤	٥,١	٨,٧٠
١٩٩١	٤١,٩٥	١٥,١	٢,٧٧
١٩٩٢	٥٧,٠٥	٢٩,٢	١,٩٥
١٩٩٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١,٠٠
١٩٩٤	٤٢١,٥	٥٨٨,٣	٠,٧١
١٩٩٥	١٥٤٧,٠	٢٥١٣,٥	٠,٦١
١٩٩٦	١٧٨٢,٥	٢٠٢٧,٢	٠,٨٨
١٩٩٧	٢٢٤٢,٨	٢٤٥٢,٦	٠,٩١
١٩٩٨	٢٩٨٧,٩	٢٥٣٠,١	١,١٨
١٩٩٩	٣٩٤٧,٧	٢٦٢٠,١	١,٥٠
٢٠٠٠	٤٩٤٣,١	٢٥٧٢,٥	١,٩٢
٢٠٠١	٦٦٩٤,٨	٢٦٦٧,٨	٢,٥٠
٢٠٠٢	٩٦٠٩,٢	٢٨١٥,٥	٣,٤١
٢٠٠٣	١٢٨٩٣,٩	٢٩٨٢,١	٤,٣٢
٢٠٠٤	٢٠٥٣٦,٧	٢٩٦٢,٢	٦,٩٣
٢٠٠٥	٣٠٤٩٢,٧	٣٤٠١,٣	٨,٩٦
٢٠٠٦	٤٢٢٨٨,١	٤٢٦٤,٤	٩,٩١

المصدر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على::وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء"الأرقام القياسية"٢٠٠٧ .

(*) الرقم القياسي لأسعار السكن (الإيجار) ، والسلع والخدمات المتنوعة .

(**) الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والملابس والأحذية .

ثالثا : ضرورة إصلاح الاقتصاد العراقي لعلاج المرض الهولندي :

يميز الاقتصاديون بين الربح الرأسمالي وبين الريع . فالأول ناشئ من نشاط إنتاجي جار وليد العمل والمبادرة والمخاطرة ، في حين أن الثاني عائد لموارد ريعية ناضبة يساعد في خلق ثروة من نشاط غير إنتاجي . أي أنه يوفر مداخيل للسكان دون مشاركتهم في النشاط الإنتاجي . فالاقتصاد ألريعي اقتصاد ينشغل قسم ضئيل من سكانه بإنتاج الثروة ، في حين تهتم غالبيته الساحقة في توزيع الريع واستخدامه . ويحكم الاقتصاديون على تجارب الدول النفطية على أساس المقدرة التي أظهرتها في الاستفادة من العوائد النفطية لتطوير قاعدتها الإنتاجية . وهو حكم إيجابي في حال أتاحت المداخيل الريعية استغلال فرصة تنويع وتوسيع قاعدتها الإنتاجية . وهو سلبي حين تكون عاجزة عن ذلك وبقيت مرتهنة بالكامل في تحقيق مداخيلها لاستمرار تدفق الريع النفطي . ولذا يجب تقييم أثر العوائد الريعية على التنمية الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل المنظور وفي الأجل الطويل . وأشارت نتائج بحثنا التقييمية بهذا الصدد إلى وجود علاقة عكسية بين ارتفاع نسبة قطاع الاستخراج (وخاصة النفط) وبين انكماش واضمحلال الأنشطة الإنتاجية (خاصة الصناعة والزراعة) ، كذلك أتضح أن معدل التبادل الداخلي يميل نحو قطاع السلع المحلية خاصة عند ازدهار صادرات قطاع الاستخراج النفطي ويحدث العكس عند انخفاض صادراته . وحالة كهذه تعبر بشكل واضح عن أعراض ومضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي . لذا يقترح الباحث مجموعة تصورات للإصلاح الاقتصادي بهذا الشأن للوقاية ومعالجة الإصابة بهذا المرض والذي تعد ضرورة قصوى لتحقيق الإصلاح الشامل وكما يلي:-

١. تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجات القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما (الصناعة والزراعة) ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد أساسا على بنية تحتية متكاملة (محطات الطاقة ، محطات مياه ، شبكات الطرق ، المؤسسات التعليمية والصحية ... الخ) لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة .
٢. تحسين وتطوير بيئة الأعمال لزيادة الصادرات غير النفطية وتوفير الحماية للقطاعات المتأثرة خاصة قطاع الصادرات التقليدية (الصناعة والزراعة) وتحويل الاقتصاد من أحادي الجانب إلى اقتصاد متنوع الإنتاج والصادرات [١٦] .
٣. الاحتفاظ باحتياطيات جيدة من العملة الصعبة لحماية الاقتصاد من تقلبات المرض الهولندي قصيرة المدى ، بحيث لا تؤدي تلك الاحتياطات إلى التضخم وأن يتم التصرف بتلك الثروة بعقلانية وبما يحقق متطلبات الاستقرار الاقتصادي .
٤. زيادة إنتاجية القطاعات غير التجارية عن طريق الخصخصة أو إعادة الهيكلة والاهتمام بتدريب القوى العاملة بهذه القطاعات لزيادة مهارتها .
٥. تعقيم ازدهار الإيرادات لتخفيض أثر الإنفاق . وتحقيق استقرار تدفق الإيرادات عن طريق توزيعها زمنيا عند حصولها دفعة واحدة أحيانا ، أو فرض ضرائب معينة . مع الاحتفاظ بجزء منها للأجيال القادمة بعد تحقيق متطلبات التنمية الحالية . مثل صندوق المعاشات التقاعدية في النرويج ، وصندوق الاستقرار الروسي وصندوق الأجيال القادمة لدولة الكويت ... الخ.

٦. محاولة تخفيض سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية لغرض زيادة القدرة التنافسية للصادرات التقليدية (الصناعة والزراعة) في الأسواق العالمية ، من خلال بيع العملية المحلية مقابل العملات الأجنبية باستخدام الاحتياطي النقدي .

من كل ما سبق نلتمس علاجا ناجعا للشفاء من المرض الهولندي بكل عواقبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... هذا العلاج الإصلاحي أعلاه تلخصه عبارة واحدة هي : العمل ... الإنتاج ... الاستثمار في تطوير قدرات البشر . هذا هو السبيل الوحيد لتحويل هبات السماء وحظوظ الشعوب من مواردها الطبيعية وعطاياها السخية ... إلى إمكانات وأرصدة يتم توظيفها لخدمة هذه الشعوب وبحيث يستخدم هذا التوظيف طاقة العمل وملكات الإبداع الإنساني .. بهذا تدوم نعمة الثروة الطبيعية وتتواصل ثمارها فتشكل بالتالي إضافات ثمينة لا إلى حسابات المصارف في الشرق أو الغرب بل إلى رصيد المجتمعات من التقدم والرفاهية والحضارة .

الاستنتاجات والتوصيات

١. المرض الهولندي مصطلح اقتصادي يشير إلى الآثار الضارة التي تحدث نتيجة العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية وخصوصا النفط والتدني الذي يمكن أن يحدث في القطاعات الأخرى وخصوصا الصناعة . حيث أن الزيادة في الدخل الريعي يؤدي إلى تعطيل القطاعات الإنتاجية نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية وانخفاض تنافسية القطاع (الصناعي ، الزراعي) في الأسواق العالمية . وحالة كهذه تتطلب تنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التنمية المتوازنة بما يحقق من رفع للقدرة التنافسية في القطاعات الإنتاجية غير الريعية .

٢. تعد اقتصادات الدول العربية المنتجة للنفط ومنها العراق اقتصادات أحادية الجانب تعتمد على القطاع النفطي في تمويل الميزانية الحكومية وتوفير مستلزمات عملية التنمية . لذا يجب أن تحاول هذه الدول جاهدة بشتى الأساليب التخلص من الاقتصاد الأحادي والانتقال إلى اقتصاد متعدد الجوانب بحيث تكون قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية عند نضوب النفط أو اكتشاف مصادر بديلة للطاقة .

٣. اتضح من تحليل الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسة المكونة للناتج المحلي ، إن مع ارتفاع نسبة القطاع ألاستخراجي في الناتج تنخفض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) ، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين تطور قطاع التصدير المزدهر وقطاع التصدير التقليدي وهذا يمثل أعراض إصابة الاقتصاد العراقي بالمرض الهولندي . مما يتطلب تهيئة بيئة استثمارية ملائمة لتطوير القطاعات الإنتاجية غير ألاستخراجية من أجل زيادة مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي ، وتحقيق توازن في هيكل القطاعات المختلفة من خلال استخدام الثروة النفطية كدفعة قوية لتحقيق التنمية الشاملة .

٤. تشير نتائج البحث في تتبع آثار المرض الهولندي في العراق إلى أن معدل التبادل الداخلي يميل لصالح السلع المحلية غير التجارية لاسيما عند ارتفاع العوائد النفطية ، ويحصل العكس عند انخفاض تلك العوائد مما يشير إلى حالة لا تقبل الشك في الإصابة بمضاعفات المرض الهولندي ، وهذه النتيجة تعزز النتيجة السابقة ، ولذا يجب تعقيم ازدهار الإيرادات لتقليل أثر الإنفاق ، كإنشاء صناديق للأجيال القادمة ، أو تشجيع الادخار والاستثمار لضمان التطور المستقبلي .

٥. نظرا لتقلب أسعار النفط وعدم القدرة للتنبؤ بها ، وأن للعوامل الجيوسياسية دور كبير في تحديد الأسعار . لذا يجب اختيار السياسات الأنسب والأصلح على المدى البعيد وليس القصير من أجل تخفيف آثار تقلبات إيرادات النفط على الاقتصاد وترسيخ النمو الاقتصادي .

٦. يتضح من دراسة القطاعات الرئيسية المكونة لهيكل الناتج أن الاقتصاد العراقي تأثر بالصدمات الخارجية من النسقين الإقليمي و الدولي . ناهيك عن تعرض البلد لعقوبات اقتصادية صارمة . مما يتطلب تقصي آثار تلك المتغيرات من أجل وضع سياسة اقتصادية تتلائم مع المتغيرات الاقتصادية وتتكيف مع تقلبات الأوضاع الدولية والظروف الطارئة . بحيث تستغل العوائد الريعية في تطوير القطاعات السلعية المنتجة لمحاولة إحلال الواردات والمساهمة في زيادة الصادرات ، وتحقيق حالة الاكتفاء الذاتي عند الأزمات والطوارئ .

٧. حملت عوائد النفط الريعية إلى بلدانها من النمو بعض مظاهره السطحية . وبقي التخلف الاقتصادي والصناعي سائدا رغم بعض التطورات المتفرقة هنا وهناك . لذا يجب وضع إستراتيجية تنموية حقيقية في مختلف المجالات تعتمد على تطوير القطاعات المنتجة ولاسيما القطاع الصناعي من خلال إقامة مؤسسات الإنتاج الكبير المستندة إلى التكنولوجيا الحديثة ،بحيث تتمتع بقدرة تنافسية على المستوى العالمي من خلال سياسة النمو الموجه نحو التصدير كما حصل في البلدان حديثة التصنيع في شرق آسيا .

المصادر والهوامش

١. محمد الخولي " المرض الهولندي آفة تصيب المجتمعات " ، ص ١ www.arabvol.org .

2. Gradain , Newspaper , 18 – 8 – 2007 .

3. Joseph E. Stiglitz , " End start destroys Poverty " , www.Project_Syndicate.org .

4. http: // en. Wikipedia.org / wiki / Dutch Disease .P.2 .

5. Ibid , P. 3 .

٦. للمزيد أنظر :– د. البر داغر " معضلة الدولة التوزيعية في الدول النامية " ، www.Arabvol.org .

- محمد سعد هجرس " ماذا فعل العرب بالبترول وماذا فعل البترول بالعرب" ، المنار ، العدد ٢٤ – ٢٥ كانون الأول ١٩٨٧، ص٨٦.

7. Corden, "Booming sector and Dutch Disease Economics Survey and consolidation " , Oxford Economic Papers , 1984 , P.p. 360.

– كذلك انظر: بارد ر أوين ،"اثر السياسات على المرض الهولندي"،مركز التنمية العالمية،ورقة عمل ٩١، ٧-١١-٢٠٠٦،www. Global development matter.org

٨. د. يحيى غني النجار ، د. آمال شلاش " التنمية الاقتصادية " ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩١ ص ٤١٢ .

٩. محمد الخولي ، مصدر سابق ، ص٢ .

10. Corden & Neary , " Booming sector and Deindustrialization In A Small Open Economy " , Economic Journal , 1982 , P.p. 360 – 361 .

١١. كريستين إبراهيم زاده ، " المرض الهولندي " ، التمويل والتنمية ، مجلد ٤٠ ، عـــدد ١ ، آذار ٢٠٠٣ ، ص٦.

12. Corden, Op. Cit. , P.p. 359 – 380 .

13. Linn , J. F. & Wetzel D. , " public Finance , Trade and Development : What Have We Learned " , In Tanze (ed) , Fiscal Policy In Open Development Economics , Washington , D.C. IMF , 1990 , P.p. 13 – 14 .

14. Warr , P.G. " Indonesia's Other Dutch Disease : Economic Effects of the Petroleum Boom " , In Neary and Van Wijenbergen (ed) , Natural Resources and the Macro economy . Oxford , Basit , Black Well , 1986 , P.P. 293 – 294 .

15. Hansen , B. , " The Political Economy of Poverty Equity and Growth , Egypt and Turkey " Washington , The World Bank Oxford University Press , 1991 , P. 527 .

١٦. أنظر : " هل ستجد روسيا طريقة لعلاج المرض الهولندي ؟ " www.ru4arab.ru .

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.